

يخص الأساتذة الجامعيين والأساتذة المحاضرين لدى وزارة التعليم العالي

الحكومة تقرر الزيادة في أجور الموظفين الاستشفائيين الأجانب

قررت الحكومة مراجعة أجور المستخدمين الأجانب الموظفين لدى وزارة التعليم العالي في المجال الاستشفائي وذلك ابتداء من شهر أوت الفارط.

أمرت الحكومة في مرسوم تنفيذي برفع الراتب الأساسي الذي كان يتقاضاه هؤلاء الموظفون من خلال "ضرب الراتب الأساسي في معامل تصحيحي يتراوح ما بين 2 و1,4" يأتي هذا بعدما كان الراتب الأساسي بموجب المرسوم القديم الصادر في 11 نوفمبر 86 يحدد الراتب الأساسي بأنه "يضرب في معامل تصحيحي يتراوح ما بين 1,1 و4" ويعدّ المعامل التصحيحي هو الفرق بين الأجور التي يتقاضاها الموظفون الجزائريون وبين تلك الممنوحة للموظفين الأجانب. ولم يشر المرسوم التنفيذي الموقع من قبل الوزير الأول ما إن كان هذا التعديل سيمسّ أيضا نسبة المعامل التصحيحي، الذي ينص المرسوم القديم في مادته الـ8 بأنه "يحدد بقرار وزاري مشترك بين وزير المالية ووزير التخطيط ووزير التكوين المهني والعمل والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية، حسب القطاع والتخصص ومنصب العمل والمنطقة. نقول هذا بالنظر إلى أن الشبكة الجديدة للأجور تم فيها تغيير النقطة الاستدلالية التي انتقلت من 19 دينارا إلى 43 دينارا.

واستنادا إلى نفس المرسوم فإن المعنيين بهذه الزيادة في الأجور تخصّ الموظفين الممارسين لمهام أستاذ استشفائي جامعي، وأستاذ، وأستاذ محاضر استشفائي جامعي من قسم "أ"، وأستاذ محاضر من قسم "أ"، وأستاذ محاضر استشفائي جامعي من قسم "ب"، وأستاذ محاضر من قسم "ب" لدى مؤسسات التعليم العالي.

وترمي هذه التعديلات المدرجة على أجور الموظفين الاستشفائيين الأجانب التي لم تعدل منذ سنة 86، في سياق الإصلاحات التي باشرتها الحكومة بخصوص عصرنة المنظومة الصحية التي عرفت في السنوات الأخيرة تراجع في الخدمات الصحية المقدمة للمرضى ضعف الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الصحي ضمن قوانين المالية، وكذا جراء هجرة الآلاف من الإطارات والكفاءات الجزائرية باتجاه الخارج بسبب تدني الأجور المدفوعة وانعدام التشجيع والتحفيزات المالية.

كما عرفت القطاع في السنوات الأخيرة دعما ماليا كبيرا، الأمر الذي دفع الوزارة الوصية إلى التعاقد مع العديد من الاختصاصيين الأجانب سواء لتسيير المؤسسات الاستشفائية كتنجربة جديدة أو من خلال استقدام فرق طبية وجراحية لإجراء عمليات جراحية في المستشفيات الوطنية لتخفيف العبء من جهة، وتمكين الطاقم الطبي الجزائري من الاحتكاك واكتساب خبرة كفيلة بإعادة تأهيل القدرات الطبية الوطنية.



سليمان. الجزائر: ح: المصدر